حركات الإصلاح السعودية في مواجهة الأمن والقضاء

الجزء الخامس: ما بعد (حسم).. العمل الحقوقي الممنهج

بسمة حجازي- شؤون خليجية-

فتحت حسم شهية الناشطين السعوديين للعمل الممنهج في جمعيات لرصد وتوثيق الحراك الحقوقي في السعودية لكنها اتجهت في المجمل نحو حقوق الإنسان ولم تتعمق في رسم ملامح المطالب الإصلاحية كما فعلت حسم.

وعلى غرار نموذج حسم فقد سارع بعض من تأثر بأفكار رجال حسم لإنشاء جمعيات حقوقية تُعني بالرصد والتوثيق ومن أشهر هذه الجمعيات مرصد حقوق الإنسان في السعودية الذي أسسه الناشط والمحامي السعودي وليد سامي أبو الخير عام 2009.

وبذريعة تأسيس المرصد بالإضافة الى دعمه لجمعية حسم ومواقفه في الدفاع عن الإصلاحيين وأشهرها مواقفه مع الدكتور الشميمري والدكتور الهاشمي أشهر إصلاحيي جدة، فقد تمت إحالة وليد أبو الخير للمحاكمة وكان أول سعودي يحاكم وفق قانون الإرهاب الذي صدر عام 2014 في المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض.

اعتقل في 15 أبريل 2014 وأودع سجن الحائر أثناء محاكمته وفي 6 يوليو قضت المحكمة الجزائية المتخصصة بقضايا الإرهاب بإدانته وسجنه 15 عامًا عشر سنوات منها نافذة وخمس مع وقف التنفيذ ومنعه من السفر 15 عامًا بعد انقضاء مدة السجن وغرامة مالية قدرها 200 ألف ريال.

في 12 من يناير 2015 عادت القضية من محكمة الاستئناف التي طلبت زيادة الحكم على أبي الخير بعد رفضه الاعتذار والتراجع وبالفعل جرى تشديد الحكم بالسجن 15 عاماً نافذة.

تم تدشين الموقع الرسمي للمرصد بعد سجن مؤسسه منتصف عام 2014 ولازال الموقع مفتوح للتصفح ولم يحجب بعد لكن صفحة الموقع التي تم تأسيسها في الفيس بوك تعرضت للحجب عدة مرات.

ثم أسس الناشطان عبد الله العطاوي ومحمد العتيبي مع مجموعة أخرى من الإصلاحيين جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان التي تم تأسيسها في شهر إبريل من عام 2013 وورد في البيان التأسيسي أن الجمعية تسعى:

" إلى تعزيز استقلالها عن أي سلطة سياسية، وعن أي جهة محلية أو إقليمية أو دولية، في الوقت الذي تسعى فيه إلى التعاون مع جميع الهيئات الناشطة، في هذا الميدان، بما يتفق وأهداف الجمعية وغاياتها".

تم استدعاء جميع أعضاء الجمعية وأخذ تعهد عليهم بإيقاف جميع أنشطة الجمعية أو سيحالون للمحكمة فتم وقف جميع أنشطتها واكتفى الناشطون بتوقيع تعهد بعدم استمرار الجمعية.

كما أنشأ ناشطون آخرون من منطقة القطيف شرق السعودية مركز العدالة لحقوق الإنسان. تم انشاء المركز عام 2011 وأرسل المركز خطاباً للملك لأخذ رخصة للمركز جاء فيه:

"يسعدنا أن نخطركم يا خادم الحرمين الشريفين بأننا الاعضاء المؤسسين نعتزم بالمشاركة في الجهود الوطنية لتعزيز و نشر ثقافة حقوق الانسان و ذلك بتأسيس " مركز العدالة لحقوق الانسان " و الذي سيساهم بدور فعال و حقيقي في الدفع بعجلة التنمية الانسانية وأمن المواطن في وطننا الغالي و ذلك بما يتوافق مع لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية التي أقرها مجلس الوزراء رقم (107) في 6/25/ 1410

ولازال الموقع الرسمي للمركز مفتوحاً لم يتعرض للحجب لكن الأنشطة والتقارير والأخبار متوقفة ولم ينشر مستجدات منذ عام 2013 حتى مع إعدام نمر النمر ومواطن شيعي آخر ما يدل على أن نشاط المركز شبه متوقف.

ويتمحور عمل المركز على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان بشكل عام والشيعة بشكل خاص في السعودية.

تم اعتقال أحد أنشط الأعضاء المؤسسين للمركز وهو فاضل المناسف ثلاث مرات ثم تحولت أوراقه للمحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض. وفي يوم الخميس 17 إبريل، تم الحكم على فاضل المناسف بالسجن 15 عاما و غرامة قدرها 100 ألف ريال. وفي 9 إبريل خففت محكمة الاستئناف من الحكم عاماً واحداً فقط ليصبح الحكم 14 سنة سجن، تليها 14 سنة حظر للسفر، مع نفس مقدار الغرامة المالية وهي 100 ألف ريال. وهو حكم شبيه بالأحكام التي صدرت على الناشطين في الداخل كأعضاء حسم ووليد أبو الخير مما رسم تصوراً واضحاً عن عقوبة أي نشاط مدني في الداخل فاتجه البقية لإطلاق وإدارة جمعيات حقوقية سعودية من الخارج هرباً من الملاحقة أو لوجودهم في الخارج.

فقد أنشأ حسن العمري من سويسرا ديوان المظالم الأهلي "ديواني" لكنه وسع دائرة العمل فيه لتشمل جميع الدول العربية والإسلامية كما ورد في موقع المنظمة. لكن معظم البيانات الصادرة ترتكز على رصد انتهاكات في السعودية.

ورد في الموقع الرسمي لديواني –المحجوب في السعودية- ضمن رسالة الفريق:

"ويقدم "ديواني" عدة خدمات تصب في تعريف الرأي العام بحدوث مثل هذه الانتهاكات بالإضافة الي تحقيق شراكة المنظمات والفعاليات الحقوقية الدولية للعمل على مساعدة مثل هذه الحالات المسجلة لدينا".

ودشن علي الدبيسي من برلين المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان في شهر أغسطس عام 2013 وتم حجب موقعها الرسمي في السعودية. وكانت رؤية المنظمة كما جاء في موقعها الرسمي هي:

"توسيع مساحة حقوق الإنسان في كافة مجالاتها بأكبر قدر ممكن، بالعمل على حث المعنيين من تشريعيين أو تنفيذيين على تفعيلها، وبتمكين المواطنين من الحصول حقوقهم من خلال التثقيف والمعرفة".

ثم أعلن الناشط السعودي يحي عسيري عن إنشاء جمعية القسط لحقوق الإنسان في شهر أغسطس عام 2014. وباشرت الجمعية مهامها في الرصد والتوثيق معلنةً عن اسم رئيسها المقيم في لندن مع التحفظ على أسماء بقية الأعضاء المتواجدين على الأغلب في السعودية خشية تعرضهم للاعتقال والمحاكمة.

وجاء في خطاب إعلان التأسيس:

"سوف يقوم فريقنا الموجود في عدة مدن في داخل المملكة العربية السعودية، بالأعمال التي تتطلب وجود أشخاص على الأرض، كجمع معلومات عن انتهاك محدد، والتواصل مع الناس في الداخل، وإجراء المقابلات مع ضحايا الانتهاكات أو أسرهم أو شهود العيان. ومن ثم إرسال ما يتوصلون إليه من نتائج ومعلومات إلى فريق لندن والذي سيقوم ببقية أعمال المنظمة، مثل إعداد التقارير والأخبار المبنية على المعلومات من على أرض الواقع. كما يقوم الفريق بالبحث والتحقق على مستوى أعلى، كما يقوم بالتواصل مع المنظمات الدولية والداعمين لحقوق الإنسان في كل مكان".

وترصد الجمعيتان الحراك الحقوقي داخل المملكة العربية السعودية وتوثق انتهاكات حقوق الإنسان وملاحقة الناشطين في الداخل وأصدرت الجمعيتان بيانات تفصيلية منفصلة وعملتا مع مرصد حقوق الإنسان في السعودية لنشر بيانات مشتركة.

وتم مع مطلع عام 2016 تدشين المنظمة السعودية للحقوق والحريات من برلين التي تعرف نفسها كـ "منظمة حقوقية مدنية مستقلة، تعمل من خلال مجموعة من النشطاء والحقوقيين، على دعم حقوق الإنسان والحريات في المملكة العربية السعودية عبر الأطر السلمية."

لا تزال الجمعية وموقعها الرسمي في بداية العمل لكن نشاط الجمعية وبياناتها ورصدها المتتالي لحالة حقوق الإنسان في السعودية قد ترجح أن يلاقي موقعها الرسمي مصيراً مشابهاً لنظيراتها في المستقبل.

وتنتهي عند هذه المحطة رحلة الرصد التي استمرت ما يقارب عام ونصف للحراك الإصلاحي السعودي بدأتها من الخمسينات وبقدر ما اسعفتني به المراجع وانهيتها مع آخر جمعية تم الإعلان عنها مطلع العام الجاري. مر الإصلاح والنشاط المدني خلال هذه الفترة بمراحل نهضة وتراجع تخللها معارك كر وفر مع الحكومة السعودية ممثلة في الداخلية وأجهزة الضبط والقضاء. نهضت المطالب الإصلاحية في الستينات إلى أعلى مرتبة حيث قرعت باب الحكومة كما يقال حينها ثم عادت للتراجع ونهضت مرةً أخرى في التسعينات ثم عادت للتراجع ونهضت أخيراً في مطلع 2010 و 2011 مع خطابات حركة حسم وعادت للتراجع الآن بينما انتظم العمل الحقوقي بشكل ممنهج ومحترف خلال العامين الأخيرين ونهض عبر الجمعيات السعودية في الخارج ولا يزال يسير في خط الجمعيات الدولية المعروفة ويبدو أن المواجهة معه تكاد تكون صعبة بل مستحيلة حيث لا يمكن الحد من نشاطات هذه الجمعيات سوى بحجب المواقع التي يستطيع تطبيق صغير في أي جهاز محمول او خلوي كسرها.